قراءات في سياسة التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية بين الاتحاد الأوروبي ودول المنشأ والعبور

د. زايد علي زايد الغواري، أستاذ القانون الدولي العام المشارك كلية القانون، جامعة الشارقة

ملخص

بعد أزمة النفط في عام 1973 ، برزت ظاهرة الهجرة غير الشرعية لتشمل الآلاف من الناس الذين ينتقلون إلى أوروبا من مناطق مختلفة من العالم وتسببت في إتخاذ الدول الاوروبية طرق أكثر صرامة لمراقبة الحدود البحرية والبرية، وقامت بتشديد قوانينها المتعلقة بالهجرة . ومع اعتماد مبدأ ترسيم الحدود بين الدول وتنازع المصالح السياسية والاقتصادية"، زادت مسألة الهجرة حدّة.

وتحوّلت هذه الظاهرة إلى ظاهرة عالمية يصعب تحديد حجمها وجنسية المهاجرين حيث تتضارب التقديرات بشأنها فالأمم المتحدة تتحدّث عن هجرة 180 مليون إنسان ومنظمة العمل الدولية تشير تقاريرها إلى هجرة 120مليون إنسان مع تحوّلها إلى ظاهرة تقضّ مضاجع الحكومات والدول والمنظمات الدولية التي حاولت ابتداع حلول بعد تشخيص الأسباب ونظّمت إتفاقيات ثنائية ودولية مع البحث عن الحفاظ على حقوق المهاجرين الإنسانية في شتّى الميادين.

Abstract

Recently, after the oil crisis in 1973, the phenomenon of illegal immigration to include thousands of people who move to Europe from different regions of the world and caused the European countries making more stringent methods for monitoring marine and terrestrial border and toughen Migration. with "adopt the principle of demarcation between political and economic interests and conflicts, increased migration and complex but also led to the destruction of the people and civilization and as State on the land of Palestine into continuing offence persists ugly. Turned this phenomenon into a global phenomenon, it is difficult to determine the size and nationality of immigrants where inconsistent estimates about the United Nations talking about 180 million migration, ILO reports indicate migration of 120 million people with hugely phenomenon into Governments and States and organizations International, which tried to devise solutions after diagnosing bilateral and international conventions were organized with search keep the human rights of migrants in various field

مقدمة

الهجرة بشكل عام كانت واحده من السمات الأساسية للبشرية منذ القدم، حيث انتقلت البشرية من حياة البدو الى بناء المدن الكبيرة وحضارات بأكملها، ومع ولادة الدول وتجسيد الحدود وتطور مفهوم السيادة التقليدية (الكردي،2015،ص4).

وأصبحت الهجرة أكثر صعوبة في القرن الواحد والعشرون تعتبر منطقة البحر الأبيض المتوسط لم تكن بعيدة عن تلك الظاهرة، ان لم تكن في قلب احداثها. فقد شهدت الكثير من هذه الظاهرة نظرا لمواردها الطبيعية الغنية وموقعها الاستراتيجي الذي يتوسط البلدان الأوروبية التي تمتلك ثروة اقتصادية كبيرة ، والبلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى التي تملك اقتصادات ضعيفة جدا، فأصبحت تلك المنطقة ، الأمل للملايين من الناس لتحقيق أحلامهم وهو الطريق الرئيسي بين ليبيا وايطاليا. لذلك، سعى البعض الى تحقيق أحلامهم من خلال القنوات القانونية والبعض الآخر عن طريق وسائل غير قانونية. ومع ذلك ، فان رحلات الهجرة عبر التسلّل عن طريق البحر في غالب الاحيان كانت تنتهي غالبا بنهاية غير سعيدة، وسببا في العديد من الوفيات في صفوف المهاجرين. وكثيرا من الناس من لقوا حتفهم وهم في طريقهم إلى دول الاستقبال بسبب انخفاض حرارة الجسم ، الجفاف ، وضربات الشمس والغرق.

ان المآسي الناجمة عن رحلات الهجرة غير الشرعية في الواقع أصبحت امرا شائعا منذ اعتماد السياسات المقيدة للهجرة من جانب الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، مما اضطر المهاجرين غير القانونيين إلى البحث عن طرق بديلة ، والتي بدورها أدّت إلى الربح على نحو متزايد لشبكات تهريب البشر . لقد واجه الالاف من المهاجرين حتفهم في محاولة لعبور البحر المتوسط الى أوروبا منذ عام 1996م، والمزيد من الوفيات وقعت في الطريق من غرب أفريقيا أو في القرن الافريقي الى ليبيا. الا ان نجاح محاولات المهاجرين بطريقة غير شرعية أسفرت عن وجود حوالي اكثر من مليوني مهاجر، من عبروا البحر المتوسط الى ايطاليا التي حرّضت الدول الأوروبية الأخرى والبلدان المجاورة على التعاون والسعي إلى حل فعال. هذا الحل هو الذي يعتقد أنه من خلال تهيئة الدول لتشديد قوانينها حول الهجرة ، وتعزيز التعاون على المستويين العالمي، والمحلي، وإلى عقد اتفاقيات دولية ملزمة بشأن السيطرة على الهجرة غير الشرعية ، وإنشاء آليات فعالة للرقابة الداخلية في حدود الدولة وذلك من أجل القضاء أو على الأقل الحد من هذه الظاهرة .

مشكلة الدراسة

نظرا لإن الهجرة بشكل عام كانت ولا زالت واحده من السمات الأساسية للبشرية، ونظرا لتمركز دول المغرب العربي على البحر الأبيض المتوسط مما جعلها نقطة ربط بين شمال افريقيا والبلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى ، فكانت أهم منطقة تشكل فيها الهجرة غير الشرعية معضلة تتطلب جهودا إستثنائية، وخاصة أن تلك الدول مثل ليبيا تستخدم كنقطة عبور من جانب أعداد كبيرة من الناس من البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. والسّلطات الليبية

والسلطات الليبية دائما تبرر على أنها تعمل كل ما في وسعها على حل المشكلة ، لكنها تعترف بعدم قدرتها على القيام بذلك دون مساعدة ومشاركة المجتمع الدولي. لذلك أصبح من الضروري مناقشة تلك المسأله من عدة جوانب لتبيان السبب الحقيقي لهذه الظاهرة في هذه المنطقة تحديدا، ومحاولة الوصل الى حلول وآراء لتلك المعظلة. بالإظافة الى مناقشة الظواهر المصاحبة لها مثل الإتجار بالبشر والتهريب، والعلاقة بينها وبين الجريمة المنظمة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الآتي:

1- تحديد مفهوم الهجرة غير الشرعية وبعض المفاهيم المشابهة لها.

2- التبصير بالأبعاد الحقيقية لظاهرة الهجرة غير الشرعية وما تمثلة اليوم اكثر من اي وقت مضى من تحديا دوليا.

3- دراسة أسباب تزايد ظاهرة الهجرة غير الشرعية في جميع أنحاء العالم على مدى العقدين الماضيين ، بحيث أنها أصبحت واضحة في كثير من البلدان.

4- الوقوف على الظواهر المصاحبة للهجرة غير الشرعية مثل الإتجار بالبشر والتهريب، والعلاقة بينها وبين الجريمة المنظمة.

5- معرفة أثر الهجرة غير الشرعية على حقوق الإنسان ومعرفة ومدى ملائمة الهجرة غير الشرعية للإتفاقيات الدولية مثل الإتفاقية الدولية للعمال المهاجرين وافراد أسرهم.

المبحث الأول: ماهية الهجرة غير الشرعية

تمثل الهجرة غير الشرعية اليوم اكثر من اي وقت مضى تحديا دوليا كبيرا. آلاف من المهاجرين "غير القانونيين" عبر الجو والبحر ، والأرض كل عام يهاجرون بحثا عن الغرب "الجنة". هذه الظاهرة أولا وقبل كل شيء تمثل خطرا كبيرا بالنسبة للمهاجرين أنفسهم ، والذين كثيرا ما يكونون ضحايا للمنظمات السرّية التي تعرضهم لمخاطر كبيرة ومعاناة ومصير مجهول. المنظمة الدولية للهجرة ، ذكرت بان المهاجرين غير القانونيين في الوقت الحاضر تتكون من حوالي ثلث إلى نصف الوافدين الجدد إلى معظم البلدان المتقدمة ، وهو ما يمثل زيادة تصل الى 20% تقريبا على مدى أكثر من عشر سنوات ويذلك تعتبر الهجرة غير الشرعية قد تحولت الى عملية خطيرة جدا. في فترات زمنية متعاقبة عددا هائلا من المهاجرين لاقوا حتفهم وهم يحاولون الوصول إلى أوروبا، وأن هناك اعداد كبيرة من المهاجرين يغامرون

في السفر الى ايطاليا في قوارب صيد مهترئة وبحمولة تزيد عشرة اضعاف عن حمولتها المعتادة، وكثيرا منهم يموتون قبل الوصول.

ولقد كانت الهجرة ، ومنذ العصور القديمة، واحدة من الخصائص المميزة للجنس البشري. وكان تشكيل أعظم الحضارات المعروفة هو نتيجة الخلط والتداخل بين مختلف الفئات والأعراق. ومنذ بداية القرن العشرين وفي العقد الذي سبق الحرب العالمية الأولى سجلت الولايات المتحدة تدفق ما يقرب من خمسة عشر مليون مهاجر(بدير،2008،ص2).

وبعد انتهاء الحرب في أوروبا شهدت هجرة من نوع آخر ، وهو فرار الناس من المناطق المنكوبة ، للتحرك نحو الأماكن التي يوجد فيها الظروف الماديّة للحياة وأكثر ملاءمة للبقاء بعيدا عن الاضطهاد. عندها كان تهديد طموح ألمانيا النازية قد تم القضاء عليه في النزاع المسلح الدموي للحرب العالمية الثانية ، وانهار الاستعمار الأوروبي ، وظهرت دولتين هما الاتحاد السوفيتي "الشيوعية" والولايات المتحدة "الليبرالية" وترسّخت معهما ظاهرة الهجرة للذين لا يرغبون العيش بنمط الشيوعية فازداد الضغط واستفحال امر الهجرة من الشرق الى الغرب.

وبعد أن فقدت فرنسا وبريطانيا هيبتها ، وثرواتها ومستعمراتهما ، واضطرّتا لإعادة بناء الاقتصادات المدمرة ، وقدّمت الولايات المتحدة المساعدات المالية من خلال خطة مارشال ، هذا الوضع جعل الحاجة إلى وجود ايدي عاملة مما اضطرت القوات الفرنسية والبريطانية إلى التفكير في استيراد مهاجرين من المستعمرات القديمة مثل دول جنوب المتوسط ، لا سيما ايطاليا واسبانيا والبرتغال واليونان ، وقدمت مساهمة كبيرة في إعادة إعمار أوروبا الغربية بفضل الجهود الجماعية لجميع المتحالفين في تلك الحرب ، (فرنسا ، وألمانيا وبقية أوروبا الغربية)، وتمكنت من اعادة فرض نفسها على القوى الاقتصادية، الا ان ازمة النفط عام 1973 الحظر النفطي وضع حدا لسنوات من الازدهار الاقتصادي في أوروبا.(انظر: الندوة العلمية حول الهجرة غير الشرعية،2011).

وعقب هذا الحدث ، اتخذت بلدان أوروبا الغربية اجراءات جديدة لتفادي تهديد أزمة البطالة. وما بين عامي 1973 و 1974 ، قامت البلدان الأوروبية بإغلاق حدودها الاقتصادية لحركات الهجرة. ولقد كان هذا القرار نقطة تحوّل حقيقية ولكن كانت ادارته بطريقة تعسفية في سريّة ودون مناقشات البرلمانية، أو أي شكل من أشكال التفاوض سواء بين البلدان المستقبلة أو مع بلدان المنشأ. ولقد بدأت الأمم المتحدة بدأت في دراسة وجهات نظر الحكومة وسياساتها على السكان في عام ، 1976 حيث خلصت الى ان الهجرة الدولية ليست موضوع قلق كبير بالنسبة لمعظم الحكومات في العالم. وكشفت بدورها عن تحولات ملحوظة في السياسات الحكومية منذ عام 1976. والتغييرات الكبيرة في وجهات نظر الحكومات حول الهجرة وقعت في النصف الثاني من السبعينات، وكذلك في وقت مبكّر من الثمانينات حيث بدأت الحكومات القلق إزاء الآثار الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية المترتبة على الهجرة.

وفي عام 1976 ، كان 7% فقط من الحكومات ترى أن معدلات الهجرة الوافدة مرتفعة للغاية ، وهذه النسبة وصلت إلى 20 في المائة بحلول عام 1986. ووفقا لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة ، الهجرة الدولية وصلت الى نحو 191 مليون دولار في عام 2005 ، 115 مليونا منهم يعيشون في البلدان المتقدمة ، في حين أن 75 مليون نسمة يعيشون في البلدان الأقل نموا. وفي الفترة من 1990 إلى 2005 ، والبلدان المرتفعة الدخل ككل سجلت أعلى ارتفاع لها في ارقام المهاجرين الدوليين.

وبما ان الهجرة اصبحت احد العوامل الحيوية يكافح البشر ويواجهون الموت من اجل الوصول اليها باية طريقة، ونتيجة لذلك قامت الدول الاوروبية على المستويات الاقليمية بتدابير لمنع الأجانب من الوصول الى أوروبا. وتشير النتائج الصادرة عن الأمم المتحدة إلى أن 60 ٪ من المهاجرين يعيشون في البلدان المتقدمة وبما نسبته 40 ٪ يعيشون في المناطق الأقل نموا، الى درجة اصبح معها يكاد يكون واحدا من بين كل 10 أشخاص في العالم هو مهاجرا. والكثير من الحكومات أصبحت اليوم أقل تفهّما للمهاجرين وفقا للتقرير المذكور. وفي الوقت الراهن اكثر من 40 ٪ من دول العالم قد اعتمدت سياسات تهدف الى تخفيض معدلات الهجرة. ومع ذلك ، فإن بعض التقديرات تشير إلى أن الاتحاد الأوروبي سيكون في حاجة الى 75 مليون عامل مهاجر على مدى ال 50 سنة المقبلة. ويمكن القول هنا ان تشديد الرقابة على الحدود وانتهاج تلك السياسات وسيكون على الأرجح لتحسين الفرص الاقتصادية للعمال الوطنيين ، وتعزيز الأمن الوطني في البلدان النامية ، ولكن العديد من بلدان الاتحاد الأوروبي ستزداد نسبة 'شيخوخة السكان المهاجرين في السنوات المقبلة فيها(انظر: شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والشؤون الاجتماعية في الامانة العامة).

المبحث الثاني: الأسباب الرئيسية للهجرة غير الشرعية

لقد تزايدت ظاهرة الهجرة غير الشرعية ازديادا هائلا في جميع أنحاء العالم على مدى العقدين الماضيين ، وأصبحت الهجرة غير الشرعية واضحة في كثير من البلدان، واهم اسبابها تكمن في الرغبة والحاجة إلى الانتقال من البلدان الفقيرة وكثرة الفرص المتاحة ، وصعوبة الدخول بطريقة قانونية الى بلدان الهجرة التقليدية. لذلك، فإن ظاهرة الهجرة تعود إلى بدايات التاريخ الانساني . فالبشرية عموما تتميز بحب الترحال والتنقل وهذا كان منذ العصور القديمة الى يومنا هذا. فالهجرة كانت دائما عاملا أساسيا في استمرار نمو الناتج العالمي والنمو في الدخل.(الزنتاني،2008،ص11-12)

ففي إعلان تونس ، وزراء حكومات الدول الأعضاء في غرب البحر الأبيض المتوسط وعملية التعاون اكدت أن "الهجرة الدولية ظاهرة معقدة ، ولها جذور عميقة في تاريخ البشرية ، وترتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم التدخل بين الشعوب والحضارات ، والاقتصادات ".يدفع اليوم المهاجر نفسه للانتقال بين البلدان والمناطق لأسباب كثيرة، ولأغراض متعددة منها العمل ، والدراسة ، وقد يكون بسبب الاضطهاد الذي يعانيه في بلده ، أو لتحسين الوضع الاقتصادي مثلا،

ولأسباب عديدة اخرى : منها البحث عن فرص أفضل ، أو البحث عن الأمان ، او كونه هاربا من الحرب والاضطهاد والعنف ، والفقر ، والكوارث البيئية ، أو انتهاكات حقوق الإنسان، أو وعود بوظائف جيدة ودخل مرتفع ، أو حتى لمجرد حلم بحياة أفضل تجعله يجازف عن طيب خاطر، ويعد من الأسباب الرئيسية أيضا تنظيم سياسات الهجرة في البلدان المستقبلة حيث أدى ذلك الى تزايد أعداد الناس الذين يحاولون الدخول إلى البلدان المستقبلة بصورة غير قانونية. ومع ذلك، لا تزال الاسباب الاقتصادية الرئيسية عاملا رئيسيا. وفقا للعالمة "رينيري" ، مسألة الهجرة غير الشرعية لا يمكن التحدث عنها من دون الاعتراف بعلاقتها الوثيقة بالوضع الاقتصادي، اي ان اسباب الهجرة الرئيسية اقتصادية بحتة.(سلام،رشاد،2011،ص2).

وفي معظم أنحاء العالم ، الفرص المتاحة للهجرة القانونية انخفض بشكل ملحوظ ، الا أن ذلك لا يعني عدم الحاجة لهؤلاء ولو كانوا بطريقة غير قانونية اذ لا يزال هناك طلب مستمر على مختلف فئات العمالة الأجنبية في كل من القطاعين الرسمي وغير الرسمي. هذه العوامل مجتمعة قد أدت إلى ارتفاع حاد في مستوى الهجرة غير الشرعية. و تختلف معدلات الأجور كثيرا من بلد إلى آخر القادمون من دول الجنوب على وجه الخصوص يمكن أن تتحسن نوعية الحياة لديهم في البلدان المتقدمة مما كانت عليه في أوطانهم. اذا مسألة الهجرة غير الشرعية لا يمكن التعامل معها دون أن تأخذ في الاعتبار أهمية وتعقيدات الوضع الاقتصادي للمهاجرين بغير الطريقة المعتادة القانونية.(فوكة،مرسي،2013،ص22).

ولا ننسى أيضا السوق السوداء، حيث لها تأثيرات سلبية كبرى على وضع المهاجرين من عدة نواحي منها:

أولا: وضعه ووجوده غير قانوني "غير شرعي" هذا الوضع يصعب معه الحصول على عمل بأجر جيد وظروف عمل ملائمة.

ثانيا : المهاجر بطريقة غير شرعية يشعر بالعزلة ولا يستطيع الحركة بسبب عيشهم من دون وثائق قانونية ويعملون بشكل رئيسي في السوق السوداء الأسود.

ثالثا : العديد من المهاجرين بطريقة غير شرعية ليس لديهم الامكانية في الحصول على فرص العمل ، وهذا عاملا قويا دفع بعضهم نحو الجريمة.

امّا الاسباب القانونية: التي تعد نتيجة الاسباب الاخرى هي التعبير الواضح عن السياسة المعتمدة من قبل كل دولة في المجالات والميادين المختلفة التي تُعنى بشؤون الإنسان وعلى سبيل المثال لا الحصر: عدم وجود القوانين التي تُعنى بتنظيم الاستثمار في المجالات الاقتصادية، وعدم وجود قوانين ترعى حقوق العمال المهاجرين بطريقة سرّية، وكذلك عدم وجود رادع قانوني جزائي حقيقي لأرباب العمل عن استخدام المهاجرين غير الشرعيين.

ان الاستياء الشديد للمهاجرين من بلدهم الام، وشعورهم بان بلدانهم لا يمكن أن توفر لهم الاحتياجات الأساسية لحياة كريمة، اضافة الى عوامل أخرى مثيرة مثل، البطالة والاضطهاد وسوء المعاملة التي لا تنتهي، وعدم اكتراث حكوماتهم، وعدم وجود فرصة ، أدى إلى حالة يكون فيها الفرد امامه أمران احلاهما مرّ وهو إما الفرار أو مواجهة التدمير الكامل. وهذه الحالة كما يسميها بعض الكتاب "عوامل الدفع". وعلى الجانب الآخر ، فإن "عوامل الجذب" تكون في المجتمع الأكثر تطورا ، وهو المكان الذي يمكن للأفراد فيه حق التمتع بالحريات المدنية ، والعيش في حياة خالية من الاضطهاد ، حيث العمل الشاق إلى حد ما معوّض ، وتتساوى فيه فرص العمل. والمجتمعات الغنية ايضا لديها حاجة إلى الهجرة من أجل توفير العمالة المتخصصة للصناعات والأعمال التجارية لزيادة نمو اقتصاداتها. ( ).

في المجتمعات التي لم تتمكن من استبدال عدد كبير من كبار السن بسبب انخفاض معدلات المواليد هناك حاجة للأجيال الجديدة لملء الفراغ. ولهذا دأبت بعض بلدان الهجرة على تنظم برامج لاجتذاب المهاجرين لسد احتياجاتها الخاصة، عملت على امكانية بعض الأفراد من الاستفادة من برنامج فرص الهجرة القانونية . غير انه في الحقيقة هناك عدد قليل جدا من الناس يسمح لهم بالهجرة، إما لان لديهم علاقات مع المواطنين في البلد ، أو نظرا لمهاراتهم. لذلك ، تبقى قدرة الدول الغربية لرعاية افراد البلدان الأخرى محدودة ، وحكومات البلدان المضيفة. وفي هذا السياق ، فإن لجنة من الاتحاد الاوروبي والمملكة المتحدة والبرلمان المذكور في التقرير الثالث عشر نص على ما يلي :

" لا شك فيه أن هذه القضية هي أن الكثير من المهاجرين يبحثون عن فرص اقتصادية أفضل في البلد الأغنى "المضيف"، لكن ليست بالضرورة العوامل الاقتصادية فقط ، هي العامل في المقام الأول لبعض المهاجرين. على سبيل المثال ، في عام 1997 ما يقرب من ثلثي مواطني المملكة المتحدة من غير المهاجرين في المملكة المتحدة كانت من الدول المتقدمة ".(الكردي،2015،ص25).

المبحث الثالث: أثر الهجرة غير الشرعية

باعتبار الهجرة أحد مظاهر عملية العولمة، فمثل مالها من تأثير سلبي لها تأثير إيجابي على التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. على الرغم من الجوانب الايجابية للهجرة، الا أن معظم البلدان ترى أن الهجرة غير الشرعية، لها جوانب سلبية. فعلى سبيل المثال الفقيه "ستيفن ديردن " يرى أن الهجرة سيكون لها تأثير على كل من ظروف سوق العمل، والاقتصاد العالمي لبلدان الاستقبال. فيرى بأنه سيكون لها حتما عواقب سواء بالنسبة للعمال أو لأصحاب العمل في المدى القصير (في غضون سنة واحدة) وعلى المدى الطويل في غضون فترة تتراوح بين 10 إلى 50 سنة). انطلاقا من منظور عالمي، فإن التقييم الاقتصادي للهجرة الدولية يركز على تحقيق مكاسب في الكفاءة التي تنشأ عن حرية حركة عوامل الانتاج.

على المدى المتوسط والطويل ، يمكن أن تولد الهجرة والعمالة وتنتج مكاسب مالية صافية. "جوناثان موس" في هذا السياق يشير إلى أهمية الهجرة بالنسبة لنجاح العديد من الدول. يقول بان الهجرة الى اوروبا في حد ذاتها تدل على أن أوروبا تواجه الآن تناقص في عدد السكان ، وعلى مدى الخمسين سنة الماضية متوقعا ازدياد الهجرة من بلدان أخرى في أوروبا.

وحول تأثير الهجرة في بلدان المنشأ وبلدان المقصد ، من حيث المهاجرين ذوي المهارات العالية قد يكون لها آثار إيجابية وأخرى سلبية على اقتصادات بلد المنشأ أو بلد المقصد. ومع ذلك ، وفقا للعالم ، من الصعب تحديد واضح للتكاليف أو الفوائد ، والنظرية الاقتصادية تشدد على التناقض حول قضايا الهجرة.

وللهجرة لاشك أثر إيجابي على نطاق واسع في الاقتصاد في البلدان المستقبلة ، في وصول المهاجرين من ذوي المهارات ، ويعرف باسم "كسب العقول" ؛ التراكمي وتأثير سلبي في بلد المنشأ "هجرة الأدمغة". ومع ذلك ، فمن الممكن أن كلا الطرفين يمكنه الاستفادة من مثل هذه الخطوات : وفقا للفقيه ريقيتس ، هجرة الأشخاص ذوي المهارات يمكن أن يكون له آثار ايجابية على الصعيد العالمي ، وأكثر كفاءة في تدفق المعرفة و بتحسين فرص العمل. وأخيرا ، فإن هذه المنافسة لجذب الموارد البشرية ، أو المهاجرين المهرة من المؤكد أن يكون لها آثار إيجابية على دعم للاستثمار في الموارد البشرية. هذا ما يتوجب معه إعادة دراسة ظاهرة الهجرة برمتها وبلورة قناعة مشتركة، ومحاربة "الهجرة غير الشرعية" التي تتطلّب على المدى المتوسط والطويل مواجهة الأسباب المؤدّية لها كالفقر، والبطالة، وانسداد الأفق أو الحروب، والكوارث بخلق سياسة تنموية تستفيد من طاقات البشر والإمكانات والموارد الأولية الموجودة في الدول الفقيرة على حدّ قول العالم الفرنسي الديمغرافي الكبير الفريد صوفي "إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات"(الكفارنة،ص2).

المبحث الرابع: جهود الأمم المتحدة بشأن الهجرة

أولا: الاعلان العلمي لحقوق الانسان

ينص اعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة في الإعلان العالمي لعام 1948 أن "لكل شخص الحق في حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة". أيضا وفي نفس الإعلان أن "لكل فرد الحق في مغادرة أي بلد ، بما في ذلك بلده ، وفي العودة إلى بلده". غير أن هذا الإعلان لم يذكر شيئا عن الحق في الدخول إلى بلد آخر. وتنص المادة 14 من الإعلان على أن "لكل فرد حق التماس اللجوء والتمتع به في البلدان الأخرى هربا من الاضطهاد". الا ان "هذا الحق لا يجوز الاحتجاج في حالة ملاحقة ناشئة بالفعل عن جريمة غير سياسية أو عن أعمال تناقض مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة". أن هذه الحرية التي منحها الإعلان العالمي الحقوق الإنسان للفرد ، تصطدم بالقوانين

الداخلية والدولية، فالقانون الدستوري لكل الدول يضمن حرية التنقل، والقوانين الدولية تفرض على كافة الدول سلوكا محددا في تنمية العلاقات فيما بينها ، فالدولة التي تضمن حق التنقل لأفرادها تملك حق تنظيم الدخول والخروج من اقليمها وفق أنظمتها وأمنها وسلامة أراضها ووحدة ترابها الوطني، ولذلك حددت في قوانينها الداخلية المنافذ الرسمية، البرية ، الجوية والبحرية للدخول إلى ترابها أو الخروج منه سواء لمواطنيها أو للأجانب ووضعت تحت تصرف مواطنيها وثائق سفر تسمح للراغبين في السفر الحصول على جواز سفر تتعرف بموجبه الدول المستقبلة على صاحب الجواز وموطنه الأصلي تسهيلا لعودته الى بلده الأصلي عند الضرورة .

ثانيا: الاتفاقية الدولية للأمم المتحدة للأمم المتحدة الخاصة بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم عام 1990 ( )

شددت الاتفاقية على كلمة "جميع" اي انه قلق للمجتمع الدولي بأسره للعمال المهاجرين ، سواء كانت بطريقة قانونية او غير قانونية. وناقشت الاتفاقية من بين قضايا أخرى مسألة الوقاية من الهجرة "السرية" ، والاعتراف بحقوق الإنسان الأساسية. وحددت الاتفاقية في المادة 13 إلى 15 السياسة العامة تجاه استغلال هذه المجموعة، وتوصلت الى حقيقة مفادها ان العمال المهاجرين وأسرهم يواجهون مصاعب من حيث حقوقهم الاساسية ابتداء من حرية التعبير الى حرمانهم تعسفا من ممتلكاته، ، وبالتالي يدعو إلى اتخاذ إجراءات لمنع هجرة اليد العاملة غير الشرعية. وفي الوقت نفسه التأكيد على حقوق الإنسان الأساسية للمهاجرين. واكدت المادة 17 من الاتفاقية على العمل على معاملة العمال المهاجرون وأفراد أسرهم معاملة إنسانية مع احترام الكرامة للإنسان وهويتهم الثقافية.

اللجنة الثانية (الاقتصادية والمالية) للجمعية العامة قررت الجمعية العامة في 23 ديسمبر 2003 قرارا رسميا ، وقرر في عام 2006 بتخصيص الحوار رفيع المستوى للجمعية العامة حول الهجرة الدولية والتنمية . الغرض من الحوار هو مناقشة الجوانب المتعددة للأبعاد الحقيقية للهجرة الدولية والتنمية من أجل تحديد السبل والوسائل المناسبة للتبصير بفوائد التنمية والحد من آثارها السلبية. ووفقا لهذا القرار ، طلب من الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها القادمة (الدورة التاسعة والخمسون ، 2004) حول هذا الموضوع. وبالفعل تناول التقرير هذه الامور وكذلك أفضل الممارسات بشأن الهجرة ، وإعادة النظر في المبادرات الرئيسية للدول الأعضاء ، وذات منحى عملي ممكن للنظر في الخيارات المتاحة للجمعية العامة.

ثالثا: الحوار رفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية (2006)

خلال دورتها الحادية والستين في عام 2006 ، قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تكرس حوارا رفيع المستوى لبحث الهجرة الدولية والتنمية. مثل هذا القرار مرتبط بقرارها 208/58 المؤرخ 23 ديسمبر 2003 وفقا لقواعد وإجراءات الجمعية العامة. في ذلك القرار ، طلب الأمين العام تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الستين التفاصيل التنظيمية للحوار رفيع المستوى. وأعادت الجمعية العامة في دورتها الستين في قرارها 241/59 المؤرخ 22 ديسمبر

2004. ، ، في 23 ديسمبر 2005 قررت الجمعية العامة بقرارها رقم60 /227 تنظيم الحوار المذكور ، في نيويورك يومي 14 و 15 سبتمبر 2006. وكانت نوايا الحوار كما ذكرنا أيجاد الطرق والأدوات المناسبة للاستفادة من فوائد التنمية والحد من الآثار السلبية. دعى الامين العام للأمم المتحدة كوفي انان الامين العام السابق للأمم المتحدة في كلمته الافتتاحية ، بالقول:

"لقد حان الوقت الآن أن ننتقل إلى الأدلة واستخدامها لبناء فهم مشترك لكيفية الهجرة الدولية يمكن أن تعود بالفائدة على الجميع". والاتحاد الأوروبي ، من جانبه ، رحب بالحوار ورأى فيه أنه يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في مساعدة الدول والمنظمات والمشاركة في بناء أفضل الطرق المتعلقة بظاهرة الهجرة(انظر: الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم،1990).

ويمكن القول بأن سبب الهجرة أيضا يرجع إلى نقص في اليد العاملة في العالم بعد فترتين من الصراعات المسلحة ، ورحبت دول مثل فرنسا والمانيا وبريطانيا للمشاركة في اعادة اعمار بنيتها التحتية واقتصادها. وبتدفق المهاجرين بشكل هائل ولجؤهم إلى البلدان الأوروبية اعتبرت تلك الدول ان هؤلاء المهاجرين يمثل تهديدا حقيقيا بالنسبة لهم ، لذلك حاولت خلق تدابير لمراقبة الحدود. ، هذا ما جعل المهاجرين تستخدم كل الطرق الممكنة ، بما فيها الدخول من "الباب الخلفي" بالاستعانة بخدمات المهربين. هذه الطرق لكنها للأسف خلفت حالات مؤسفة بوفاة أو إصابات خطيرة أثناء الرحلات السرية. والهجرة السرية الغير قانونية ظاهرة عالمية موجودة لا فحسب في بلدان شمال افريقيا او في البلاد العربية ككل بل و حتى في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوربي و دول الخليج و في أمريكا اللاتينية حيث أصبح رعايا المكسيك و كوبا يتسللون إلى الولايات المتحدة الأمريكية ورعايا البرازيل و الأرجنتين إلى مايوت أما في أفريقيا حيث الحدود الموروثة عن الاستعمار لا تشكل حواجز عازلة للمتسللين إلى ساحل العاج أو إفريقيا الجنوبية أو نيجيريا . وترتب على ذلك ظهور مصطلح "الهجرة غير الشرعية" التي باتت تعتبر تهديدا جديدا لأوروبا. ومن الضروري أن نشير إلى أن هناك حجج عن استخدام مصطلح وتفسيرها في هذا المجال ، الامر الذي ادى الى جدل واصبح عرضة للانتقاد. ولكن ، رغم كل التدابير المتخذة على الصعيد الوطني والاقليمي والدولي ، الهجرة غير الشرعية لا تزال تمثل أولوية على جدول أعمال الدول الأوروبية المعنية.

المسائل الرئيسية المطروحة للمناقشة ، هي: لماذا يختار الناس مغادرة بلدانهم الأصلية ، باستخدام وسائل غير مشروعة للهجرة إلى دول الاتحاد الأوروبي؟ لماذا ظاهرة الهجرة غير الشرعية زادت في الآونة الأخيرة؟

وللإجابة على هذه التساؤلات يمكن القول بأن الناس يهاجرون اليوم لأسباب كثيرة منها

أ- : الرغبة في تحسين مستوى المعيشة ، والبحث عن فرص أفضل ،

ب- البحث عن مأوى هربا من الحرب والاضطهاد والعنف ، والفقر ، والكوارث البيئية أو انتهاكات حقوق الإنسان.

ج- العوامل الاقتصادية ما زالت هي المحرك الرئيسي للهجرة.

بعض الفقهاء والسياسيين يربطون بين الهجرة غير الشرعية والجريمة. و بين الهجرة غير المشروعة والجريمة الدولية، وهذا الربط لا يجد ما يبرره ومع إمكانية احتمالية وجود مجموعات من المتاجرين والمهربين للبحث عن العمل الا أن ذلك لا يمكن الحكم به على الجميع.

حاجة البلدان المتقدمة النمو فيما يتعلق بظاهرة الهجرة غير الشرعية قد أدى إلى إصدار لوائح وسياسات وإنشاء هيئات جديدة مخصصة للتعامل مع هذه القضية. وعلى الصعيد الدولي، الاتحاد الاوروبي المعني الرئيسي كأحد دول والاستقبال الرئيسية للهجرة غير الشرعية، تناول هذه المعضلة من عدة جوانب ومراحل مع قضية الهجرة غير الشرعية ، بدءا من تشديد المراقبة على الحدود للتعاون مع بلدان ثالثة. ومع ذلك ، فإن سياسة تعزيز الضوابط من شأنه أن يؤدي إلى المزيد من محاولات الدخول غير المشروع ، مما يزيد من خطر الاضطرار للتعامل مع " الهجرة غير القانونية"(انظر: إدارة السياسات السكانية بجامعة الدول العربية بشأن قضايا الشباب،2006).

وقد اعتمد الاتحاد الأوروبي تأشيرة العودة ، وسياسات الهجرة. بالإضافة إلى التدابير الأمنية ، وعالج الاتحاد الأوروبي هذه المسألة من حيث إدارة الهجرة القائمة داخل حدودها ، من خلال مختلف المعاهدات بما في ذلك عملية بودابست في عام 1991 ، ومعاهدة ماستريخت في عام 1992م، ومعاهدة أمستردام في عام 1997.

رابعا: السياسات واللوائح التنظيمية للاتحاد الأوروبي بشأن الهجرة

أولا: الاتحاد الأوروبي بدوره يولي اهتماما كبير في العمل على تقوية العلاقة بين الهجرة والتنمية. وتبعا لذلك ، يرى الاتحاد الأوروبي ان الهجرة تمثل جزء أساسيا في التنمية الاقتصادية. فهو يربط الهجرة والتنمية ، ويرى في كل من العنصرين عوامل معقدة. ومع ذلك ، فانه يرى أن الهجرة ، بوجه عام ، يمكن أن تكون لها تأثير كبير ليس فقط على البلدان المستقبلة ، بل أيضا على بلد المنشأ عندما تدار على نحو ملائم. ووجهت نظر الاتحاد الاوروبي أن السياسات الداخلية والخارجية ، لا يمكن أن تعالج على حدة ". الاتحاد الاوروبي لهذه الاعتبارات يرى الهجرة ، سواء كانت قانونية أو غير قانونية ، تشكل عاملا هاما للتنمية الاقتصادية في البلدان المستقبلة. ووجهة نظرنا هنا أنه لابد من التركيز على الأسباب الجذرية للهجرة غير القانونية وهذا يمثل أولوية يدلا من البحث على الحلول الانيه. فهم يرون انه من المهم لمعالجة الهجرة غير الشرعية هو "تسهيل فرص المعيشة والقضاء على الفقر في بلدان ومناطق المنشأ ، وحماية حقوق الإنسان". الا ان هذا الحل يصلح على المدى القصير وليس حلا جذريا للمسألة (يوسف،2001،ص25-28). فمن شأن هذا الحل المتبني من جانب الاتحاد الاوروبي أن يعطي نتائج إيجابية على الفور ولكنه لن يعالج المشكلة الحقيقية لظاهرة الهجرة غير الشرعية. ركّز الاتحاد الاوروبي وتحديدا في اجتماع المندوبين في حوارات مائدة مستديرة غير رسمية على مواضيع اخرى لها ارتباط بالمهاجرين ولكنها ليس لها علاقة بالظاهرة مثل الأموال التي يرسلها العاملون في

الخارج ، والتحويلات المالية ، وتهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص. الحوار الذي يتكون من أربع جلسات عامة وأربعة اجتماعات مائدة مستديرة على النحو التالي :

اجتماع المائدة المستديرة 1 : آثار الهجرة الدولية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؛

المائدة المستديرة 2 : تدابير لكفالة احترام وحماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين ، ومنع ومكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص ؛

المائدة المستديرة 3 : الجوانب المتعددة الأبعاد للهجرة الدولية والتنمية ، بما في ذلك التحويلات ؛

المائدة المستديرة 4 : تعزيز بناء الشراكات وبناء القدرات وتبادل أفضل الممارسات على جميع المستويات ، بما في ذلك التعاون الثنائي والإقليمي ، لما فيه مصلحة البلدان والمهاجرين على حد سواء.

السياسات التي اعتمدتها اللجنة وتعكس النقاط التالية :

(أ) السياسات والإجراءات لتعزيز مساهمة المهاجرين في تنمية بلدان المنشأ ، بما في ذلك عن طريق التحويلات. فيما يتعلق بهذه النقطة الأولى من الجدير بالذكر أن المهاجرين لهم مساهمات ماليه فعلا وذلك بإرسال جزء من أجورهم إلى بلدهم الأصلي. ونتيجة لذلك ، وينبغي على اللجنة إعطاء المزيد من التفاصيل حول معنى هذه النقطة (ب) السياسات والإجراءات لتحسين إدارة الهجرة الاقتصادية ، بما فيها الهجرة فيما بين بلدان الجنوب ، والمصلحة المتبادلة للبلدان المنشأ و المقصد. وفي هذا الشأن يمكن القول بأنه حتى الآن الجهود المبذولة على أساس ثنائي لا تبدو مثمرة ، فعلى سبيل المثال ، الخلافات مازالت مستمرة بين ليبيا وايطاليا ، وبين اسبانيا والمغرب ، فيما يتعلق بعدم كفاية التبرعات من الأوروبيين تجاه التعامل أو إدارة الهجرة ، و

(ج) السياسات و إجراءات الحد من هجرة الكفاءات مؤقتة ومسألة العمال الموسميين. ويبدو أننا نتجاهل حقيقة أن العديد من أعضاء الاتحاد الأوروبي في الآونة الأخيرة شرّعوا قوانين جديدة لتسهيل الهجرة للأشخاص المؤهلين للمساهمة في تطوير اقتصاده. وتبعا لذلك ، سيكون هذا الامر مدعاة لتشجيع الآخرين على التخلي عن أو تعديل القوانين المعنية.

(د) السياسات والإجراءات لمكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر. هذه السياسات كانت سارية منذ عام 1990 في الاتحاد الأوروبي والمنطقة ولا يبدو أن حققت نتائج ايجابية. وفي 30 أغسطس 2006 قررت المفوضية الأوروبية تأسيس لجنة مؤقتة 'فرقة عمل معنية بالهجرة ، مع فرانكو فراتيني كمنسقا. والمسؤولين المشاركين في هذه المهمة تم اختيارها وفقا لاحتياجات اللجنة المؤقتة على سبيل المثال ، الأشخاص الذين لهم علاقة بالتنمية والمساعدات الانسانية ، والعلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي ، والعمالة والتعليم والتدريب من الإدارات والسياسات الإقليمية ،

والقضايا الاقتصادية والنقدية وأخيرا ، والصحة وحماية المستهلك. بعد الاجتماع الأول سلط فرانكو فراتيني في تلك الفترة المفوض المسؤول عن العدل والحرية والامن ومنسق فرقة العمل الضوء على حقيقة أن : " مجالات السياسة الرئيسية تتراوح بين الحاجة إلى اتخاذ تدابير عاجلة ،وخصوصا لتحسين تنظيم الحدود البحرية للاتحاد الأوروبي، ولمعالجة الأسباب الجذرية، مثل الفقر وانعدام فرص العمل والفرص الاقتصادية ، والصراع والحكم ، وتحسين التكامل و الاندماج الاجتماعي ، وتعزيز الحوار بين الثقافات ، والجوانب الصحية ، والسياسات الاقتصادية والهجرة وقمع الأعمال غير المشروعة أو غير معلن من المهاجرين ".(انظر: الاجتماع الأول لفرقة العمل المعنية بالهجرة،2006)

فراتيني اكد على تحديد القضايا الرئيسية فيما يتعلق بمشكلة الهجرة غير الشرعية. ويتفق الكاتب في هذا الشأن مع المسؤول الاوروبي ، ولو انه لا يتصور انه بالإمكان البحث عن كل هذه المسائل و الحلول في وقت واحد في معالجة جميع النقاط التي شدد عليها المسؤول. وقد أظهرت التجربة أن التعامل مع هذه القضايا كل على حدة لا يحقق نتائج إيجابية. ومع ذلك ، فإن النقطة الأخيرة يبدو من الصعب جدا التوصل اليها نظرا لان سوق العمل غير الرسمي له شبكات قوية الى درجة انه لا يمكن السيطرة عليها بسهولة ويسر.

كما ذكر فراتيني ، وفيما يتعلق بالجانب المالي ، أن الهدف من فرقة العمل هو دعم الإمكانيات المالية القائمة ، ومنها الصندوق الاجتماعي الأوروبي والصندوق الأوروبي للتنمية الإقليمية. وشدد على أن التدابير الخاصة والمبادرات التي حددتها اللجنة سوف تنفذ بسرعة. وتهدف هذه الإجراءات ، وفقا لفراتيني ، بالمساعد على تحقيق نتائج إيجابية ، ووضع الخطط المناسبة لمواجهة المستقبل بكفاءة واثارة الحالات الصعبة كما حدث في الماضي. مع ضمان التمويل من الهيئات القائمة وسيكون من الأمثل إنشاء جهاز خاص مستقل الميزانية(انظر: الاجتماع الأول لفرقة العمل المعنية بالهجرة،2006).

يوم 28 سبتمبر 2006 ، شكى مفوض العدل الأوروبي من عدم وجود التضامن وانتقد دول الاتحاد الاوروبي لعدم تقديم أي مساهمة ملموسة لمساعدة بعض الدول الأعضاء التي ليست تحت ضغط تدفقات الهجرة غير الشرعية. وفي خطابه في البرلمان الأوروبي ، وألقى المفوض باللائمة على دول الاتحاد الاوروبي لأنه لم يفعل ما يكفي لمساعدة دول مثل ايطاليا ومالطا واسبانيا. وأكد "على ضرورة قيام الاتحاد الأوروبي بمراقبة الحدود. واضاف : "ان وسائل التضامن يجب ان تكون ملموسة لمساعدة الدول الاعضاء ". ودعا الى ارسال معدات مثل الزوارق والطائرات والرادارات الى مالطا لمواجهة الهجرة غير الشرعية. وقال إن دولا مثل مالطا لا يمكن أن تواجه تدفقات الهجرة وحدها. وكانت هناك تعليقات مماثلة ارسلت الى زعماء الاتحاد الاوروبي من جانب رئيس المفوضية الاوروبية تؤكد على الحاجة إلى مزيد من التعاون والمزيد من التسهيلات لمكافحة هذه الظاهرة. التعليق الوحيد الذى تجدر الإشارة هنا الى ذكره هو : هل تدرك الآن دول الاتحاد الأوروبي أهمية التعاون الثنائي؟ لماذا كل هذه الطلبات تعتبر ملائمة عندما يتعلق الأمر بمالطا ، في حين ان الطلبات المماثله من دول مثل ليبيا يتم تجاهلها من دول الاتحاد ؟ الجواب على هذه الأسئلة غير واضحه ،

خاصة اذا ما عرفنا ان طلبات ليبيا طلبات للحصول على معدات لنفس الغرض الذي تنادي به المفوضية الاوروبية لمنحه لمالطا وهو مواجهة امواج المهاجرين بطريقة غير قانونية. (انظر: الاجتماع الأول لفرقة العمل المعنية بالهجرة،2006).

في أواخر 1980 بدأت الهجرة الدولية تحضي بقدر كبير من الاهتمام. فالهجرة إلى بلدان أوروبا لديها جدور تاريخية قديمة ، وإن كانت حتى 1970 و ،1980 تعد في مستوى متواضعا نسبيا. فعلى سبيل المثال ،بعد اتفاق لدول الاتحاد الاوروبي على ازالة الحدود الداخلية ، زاد القلق وبدأت تلك الدول تسعى من تجل تعزيز الحدود الخارجية لمنع تدفق اللاجئين من الجنوب والشرق(انظر الاتحاد الاوروبي والحرية والأمن والعدالة،

).الرغم من السياسات المقيدة للهجرة في أوروبا في غالبية الدول الأعضاء ، أعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين لا تزال تتدفق الى الاتحاد الأوروبي عبر بطريقه غير شرعية، للبحث عن حياة أفضل. الزيادات الأخيرة في الهجرة بشكل عام أدت إلى استغلال الأحزاب السياسية لهذه الظاهرة وبدأت الاحزاب تطرح في وعودها برامج الحد من الهجرة غير الشرعية او التشجيع عليها حسب نوعية المنتخبين. والهجرة الدولية أصبحت واحدة من القضايا الرئيسية في العقود الأخيرة ، ويرجع ذلك إلى ان هذه الظاهرة بلغت حد لم يسبق له مثيل. فالهجرة غير القانونية بالنسبة للدول الأوروبية تعتبرها تشكل تهديدا لاستقرارها وأمنها.

وفي حقيقة الامر أنه ليست هناك سياسة مشتركة في سياسة الاتحاد الأوروبي بشأن الهجرة التي مرت بمراحل مختلفة. ويبدو أن كل دولة من الدول الأعضاء، تقوم بتنظيم سياستها على أساس الاحتياجات الاقتصادية الخاصة بها، دون النظر الى العواقب والآثار على الأعضاء الآخرين. فالتغيرات التي حصلت في الاتحاد الاوروبي والظروف الصعبة التي تمر بها دول العالم الثالث، قد تولد تدفقا هائلا من الهجرة من الجنوب الفقير الى الشمال الغني. وقد خلق ذلك مشاكل تتطلب حلولا جديدة وسياسة مشتركة داخل الاتحاد الأوروبي. وهكذا أصبحت الهجرة بندا هاما على جدول الأعمال السياسي الأوروبي. لقد حان الان الوقت وهناك ضرورة حتمية لبناء سياسة هجرة أوروبية ذات بعد متوسطي ، حقيقية ووعي جديد ، دون النظر الى الطراز القديم التقليدي في أوروبا. بيد أن الدول الأعضاء ، باتت تدرك الآن أن جميع القرارات التي تتخذها بشأن مسائل الهجرة ، سينعكس على الوضع في الدول الأعضاء الأخرى. وهذا هو السبب في الحاجة لوضع سياسة مشتركة، وهذه الدول متمسكة بمعارضتها للهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر. ومن الجدير الإشارة اليه هنا أن الاتحاد الأوروبي قد منح حقوقا لغير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والعمال المهاجرين بطريقة قانونية في الاتحاد الاوروبي ، بما في ذلك حق أفراد الأسرة على الانضمام اليها. لقد كانت في الماضي هذه الحقوق دائما تطبق بنفس الطريقة من قبل جميع الدول الاعضاء. كذلك ، فإن الاتحاد الأوروبي ينظر في قضايا حقوق الإنسان كعنصر حيوي في علاقاته مع بلدان العالم الثالث. ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد لأوروبي في الفقرة الثالثة من المادة 5 ينص على ما يلي : " يحظر الاتجار في البشر. "

بيد أن سياسة الهجرة لم تتطور بشكل كاملا في الاتحاد الأوروبي، وكانت مسألة الهجرة بالنسبة للاتحاد الأوروبي موضع خلاف منذ 1990م. ومن الواضح أنه على الرغم من الهجرة أثيرت في مقدمة جدول أعمال الاتحاد الأوروبي ، بعض الدول الأعضاء لا تزال تسيطر عليها سياساتها. في هذا الصدد ، كريستوفر هاين ، رئيس الجمعية الايطالية للمجلس لشؤون اللاجئين ، انتقد ذلك بالقول بأنه من المخجل ان الاتحاد الأوروبي لا توجد لديه سياسة حول الهجرة وعدم وجود وسيلة فعالة لمعالجتها. ولفت الى عدم وجود سياسة مشتركة حول مسائل الهجرة والعديد من بلدان الاتحاد الأوروبي تبنّت 'سياسة الحدود المفتوحة التي تسمح بالوصول إلى الذين يدخلون بصورة غير قانونية من أي بلد عضو في الاتحاد الأوروبي إلى آخر دون ضوابط كافية. ولذلك فإن الاتحاد الأوروبي عليه إعادة النظر في سياسات الهجرة التي اصبحت الان أكثر تعقيد.

ان أهم خطوة ايجابية يمكن ان يتبناها الاتحاد الاوروبي في رأينا المتواضع هو أن سياسة الهجرة يجب ان ترقى الى مستوى الإتحاد الأوروبي بدلا من أن يترك أمرها لكل دولة على حدة. وهذا يكون بالتعاون في شكل اتفاقات الهجرة التي تجمع بين السياسة والتجارة وبرامج التنمية. ولكن هذا التعاون يجب أن يركز على بلدان المنشأ، وهي بلدان العالم الثالث مثل افريقيا. وبعبارة أخرى ، يجب تبني خطوات أساسية للاستجابة لمشاكل الهجرة غير الشرعية وهو التعاون بين دول الاتحاد الأوروبي وبلدان العالم الثالث. وفي هذا الصدد ، فإن اللجنة الأوروبية وعلى رأسها فرانكو فراتيني شددت على ضرورة التعاون مع بلدان المنشأ الرئيسية لمواجهة الهجرة غير الشرعية. وذكر أن : "من الضروري تكثيف التعاون في التصدي للهجرة غير القانونية مع بلدان المنشأ الرئيسية في افريقيا ، وذلك كجزء من شراكة أوسع على القضايا المتصلة بالهجرة. وعلى اللجنة ان تقترح مبادرات ملموسة لهذا الغرض ". قضايا التنمية السياسية وحقوق الإنسان والسياسات الاقتصادية لبلدان المنشأ والعبور قد اعترف بها المجلس الأوروبي باعتبارها أهم المسائل التي ينبغي التصدي لها في التعامل مع الهجرة.(أمارتيا،2003،انظر: السياسة المشتركة للاتحاد الأوروبي بشأن الهجرة وأثرها على الاقتصادات المحلة للدول الأعضاء).

الاتحاد الاوروبي أكد مرارا على أهمية عملية لمكافحة الهجرة غير الشرعية ، وخاصة في عام 2001 واكد على ضرورة وجود سياسة مشتركة بشأن الهجرة غير الشرعية. اللجنة الاوروبية أعلنت انها تهدف لمعالجة مشكلة الهجرة غير الشرعية وتتبع نهجا واسع النطاق يستهدف أساليب مختلفة تشمل خطوات الهجرة عملية. هناك ثلاث خطط عمل للمجلس لعام 2002 بشأن الهجرة غير الشرعية ، والسيطرة على الحدود والعودة ، وهذه القائمة تشتمل على مجموعة من التدابير والإجراءات. لجنة الاتصالات في عام 2003 ساهمت في تقييم التقدم المحرز في إطار خطط العمل هذه ، وأعلن إجراء تقييم سنوي لعام 2004.(انظر: لجنة وضع السياسة المشتركة بشأن الهجرة غير الشرعية والتهريب والاتجار بالبشر والحدود الخارجية وعودة المقيمين بصورة غير قانونية،2003).

تانيا: رقابة الحدود

أدى تشديد الحدود خلال العقد الماضي إلى تعزيز قانون الهجرة في أوروبا. في اجتماع المجلس الذي عقد في 30 سبتمبر و أكتوبر 2004 ، ما بين وزراء العدل والداخلية كانت مسألة الهجرة غير المشروعة على رأس جدول الأعمال، وتم التركيز على إدارة الهجرة وتناول قضية الهجرة غير الشرعية عن طريق البحر كجزء من مجموعة من الأساليب المتعلقة بالهجرة القانونية وغير القانونية ، وزيادة الفعالية عن طريق العمل في شراكة مع بلدان المنشأ وبلدان العبور. والهدف من ذلك هو تحسين الرقابة على حدود الاتحاد الأوروبي ، لا سيما من خلال تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء ، مع ضمان وجود قنوات قانونية واضحة لقبول المهاجرين لأسباب اقتصادية تحتاج إليه أوروبا. وأهم هدف في ذلك هو متابعة و عمل خطط للهجرة غير الشرعية ، والحدود الخارجية ، والعودة السياسة التي سبق أن اعتمدها المجلس ويراقبها عن كثب. وزير الخارجية اليوناني أكد هذا المبداء في مؤتمر حول الهجرة غير النظامية والكرامة للمهاجرين في عام 2001 حيث قال "ينبغي تركيز الجهود على السيطرة على هذه الظاهرة من خلال التصدي للهجرة غير الشرعية ، والقضاء على تنظيم شبكات الاتجار غير المشروع عن طريق توسيع نطاق التعاون بين دول المنشأ والعبور والوجهة النهائية للمهاجرين غير النظاميين ، واتخاذ مبادرات مشتركة وتبادل المعلومات والخبرات على الصعيد الثنائي ، في المقام الأول ، والمتعدد الأطراف ".

العديد من البلدان الأوروبية تنظر الى الهجرة باعتبارها قضية أمن وبالتالي ، فقد تم التعامل معها من خلال التدابير القمعية ، وتعزيز الرقابة على الحدود ، وتبادل المعلومات والتعاون الوثيق بين الدول الأعضاء. بيد أن الخبراء في هذا المجال يرون انه لابد من التعامل الصحيح مع هذه الظاهرة من خلال البحث عن العديد من العوامل الأخرى التي قد يكون لها تأثير على الحالة الراهنة لاستراتيجية أوروبية لمواجهة الهجرة غير الشرعية، وتشمل العوامل الهيكلية والقانونية ، فهي كلها لها تأثير على مسألة التعامل مع المعوقات.

فعلى الرغم من الادعاءات التي يحتج بها الاتحاد الاوروبي بأن هناك محاولات لإثارة "حملات التوعية" حول مشاكل الهجرة غير الشرعية تحثّ المهاجرين على عدم مغادرة بلدانهم الأصلية ، الا انه ليس هناك على أرض الواقع ما يشير إلى مثل هذه الحملات. هذا ونرى ان هذه المهمة ايضا منوطة لبلدان المنشاء للتوعية والتبصير بخطورة الهجرة غير القانونية ، لذلك ينبغي ان تكون بلدان المنشأ أول من تناول هذه المسألة.

كما ينبغي أن يكون هناك تعاون على تحسين الامن ، ونشر ضباط الاتصال ، وتحسين مراقبة الحدود وإدارة هذه المعدات في بلدان المنشأ. هذه التقنية "التعاون" ، وفقا لرأينا تكون المشاركة فيه أكبر من جانب السلطة التنفيذية للدول او البلدان الأوروبية ، من خلال كل منها الخارجية والداخلية ومكاتب الوزارات ، في إدارة الأمن وتوفير ما يكفي من الوسائل للسيطرة على حدود البلدان النامية.

في رأي الاتحاد الأوروبي ، فإن الفرق بين الهجرة القانونية وغير القانونية هو العامل الرئيسي للهجرة استراتيجية. مكافحة الهجرة غير القانونية على جميع المستويات هو عنصر أساسي في مراقبة الهجرة ، وهي واسعة النطاق وقد اعتمد الاتحاد الاوروبي نهجا ، بما في ذلك التعاون مع بلدان المنشأ والعبور منذ عام 2001 ، مثل مراقبة الحدود. وقد اتخذ هذا النهج كجزء من الهجرة غير الشرعية ، والعودة وإعادة الترجيع الى بلد المصدر. الاتحاد الأوروبي يعتبر أن "هذا النهج هو منصوص عليه في العديد من خطط العمل بشأن الهجرة غير الشرعية ، والإدارة المتكاملة للحدود ، وهي سياسة والعودة، وجميع التدابير التي اقترحتها اللجنة الاوروبية في هذا المجال ، تخضع لفحص دقيق للتأكد من أنها تتوافق تماما مع الحقوق الأساسية للمبادئ العامة للقانون الدولي.

فعالية سياسة الحد من الهجرة غير الشرعية يتطلب الخطط المتنوعة ، بما في ذلك الأساليب التي تهدف إلى مزيد من التنسيق بين كل من الدول الأعضاء في التشريعات وتعزيز التعاون العملي ، وكذلك السياسات والحوافز الملائمة لتشجيع النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل في بلدان المنشأ. وعلاوة على ذلك ، التعاون من خلال المناقشة مع بلدان المنشأ وبلدان العبور. التعاون يتخذ شكل عمليات التفتيش وتعزيز عمليات التفتيش على الحدود الخارجية ، لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

ففي 30 نوفمبر 2005 في بروكسل اعتمدت اللجنة الأوروبية سياسة جديدة للتعامل مع قضية الهجرة، وجرى التأكيد على الحاجة للتعاون مع بلدان ثالثة ومتوازن والدولية ونهج متماسك ، والاستفادة من مزايا الهجرة القانونية ، والتي تشمل سياسات لمكافحة الهجرة غير الشرعية. في رأي الاتحاد الأوروبي ، التفاوض حول قضايا الهجرة يعتبر الشاغل الرئيسي بين الاتحاد الأوروبي والبلدان المجاورة لها، يعيد إلى الأذهان أن موضوع الهجرة هو عنصر أساسي في علاقات الاتحاد الأوروبي مع بلدان العالم الثالث. ومع نمو استخدام البحر المتوسط كطريق عبور رئيسي لأوروبا ، فإن الاتحاد الأوروبي يسعى إلى التركيز على هذا المجال. وذكرت المفوضية الاوروبية ان الاتحاد الاوروبي ، على وشك الاتفاق وذلك بدعم من جميع الدول الأعضاء على وجود سياسة شاملة لمعالجة كل من الهجرة القانونية وغير القانونية. في هذا السياق المجلس الأوروبي "المجلس الأوروبي يؤكد أن التزام الاتحاد الأوروبي لدعم جهود التنمية في بلدان المنشأ والعبور جزء من عملية طويلة الأجل للاستجابة للفرص وتحديات الهجرة ، وعلى النحو المبين في برنامج لاهاي".

لجنة الاتحاد الأوروبي تركز بقوة على طرق الهجرة عبر البحر الأبيض المتوسط. هذه السياسة الجديدة تحظى بدعم من بلدان العبور ، مثل ليبيا والمغرب. وينبغي أيضا مشاركة البلدان الأفريقية التي هي بلد المصدر بالنسبة للمهاجرين. لكن هذه المقترحات تحتاج إلى خطوات عملية ، ويبدو أن الاتحاد الأوروبي قد أدرك أهمية المناقشات حول أسباب الهجرة ، وانتهاكات حقوق الانسان والبطالة. المجلس الأوروبي يعترف بأهمية معالجة الأسباب الجذرية للهجرة ، على سبيل المثال عن طريق "خلق فرص كسب الرزق ، والقضاء على الفقر في بلدان ومناطق المنشأ ، وفتح الأسواق وتعزيز النمو الاقتصادي والحكم الرشيد و حماية حقوق الإنسان ".

الخاتمة

أولا. النتائج:

أولا: استمرار تدفق المهاجرين من الدول الفقيرة الى الدول الغنية مازال مستمرا وبشكل مضطرد ، على الرغم من الجهود المبذولة لكنها لم تستطيع منعها. والمهاجرين بالطريقة غير القانونية مازالوا مصممين على تحقيق أحلامهم في العيش في حياة أفضل.

تانيا: الأمم المتحدة تحاول تحقيق التوازن بين السياسات القاسية التي أدخلتها بعض الدول الاوروبية من خلال عرض الاتفاقيات الملائمة لحماية الحقوق الأساسية لأولئك الذين يعتبرون "مهاجرين بطريقة غير قانونية"، وأمام قلة الإمكانيات في الدول المصدرة والفقر مقارنة بدول الاستقبال يجعل أمل الكثيرين في الهجرة لتحسين أوضاعهم المعيشية.

ثالثا: عدم وجود الإمكانيات وغياب الوعي وانتهاكات حقوق الإنسان والفساد بكل أشكاله جعل طلب الهجرة يزداد يوما بعد يوم.

رابعا: إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية هو نتيجة لتغييرات في السياسة في أوروبا، والقيود المفروضة على دخول " المهاجرين" وتشديد الرقابة على الحدود في معظم البلدان المستقبلة وإجراءات صارمة لمنح تأشيرات الدخول وفرض عقوبات على الناقل ، وهو الذي زاد من " الهجرة غير القانونية" هذه الرقابة تخضع لظروف معقدة بشكل متزايد أكثر صعوبة.

خامسا: يعد حجم ونطاق الهجرة غير الشرعية وهو الفارق في مستويات التنمية الاقتصادية ، والتوزيع الديموغرافي.

تانيا. التوصيات والحلول المستقبلية :

ان حل مشكلة الهجرة غير الشرعية لا يتم ببساطه كما يتصور البعض، بل يكون نتيجة سياسة وتنسيق دولي من كافة الاطراف اخذة بعين الاعتبار وضع خطط امنيه واستراتيجية وقانونيه واعلاميه لمعالجة هذة الظاهرة على ان تاخذ الخطة الاعتبارات التالية:

أولا: العمل على إيجاد حلول ملموسة لمواجهة المشاكل الناجمة عن تدفقات الهجرة غير الشرعية أو غير النظامية وتعزيز آليات التعاون الفني والامني والقضائي والتشريعي بين دول المصدر ودول المقصد، وفي اطار الاحترام الكامل لحقوق المهاجرين، واقتراح تنظيم تدفق المهاجرين من افريقيا الى اوروبا في إطار شراكة حقيقية تضمن القضاء على الفقر والبطالة والمرض ، وبالتالي تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة .

تانيا: من المهم إعتماد أساس الهجرة والتنمية أي توفير وسائل تنمية في بلدان المنشأ ، ونتيجة لذلك سيقل أعداد راغبي الهجرة غير الشرعية ومعرفة متطلبات دول المقصد من الخبرات اللازمة لسد النقص في الكفاءات والقطاعات المطلوب عمالة لها.

ثالثا: ضرورة تشجيع وتهيئة بيئة مواتية في بلدان المنشأ من خلال الحكم الرشيد واحترام سيادة القانون ، والقضاء على الفساد ، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان. هذا هو المنظور المثالي الذي يمكن أن يتحقق في المدى الطويل

رابعا: التعاون المشترك بين دول المقصد لتنفيذ مشروع حملات اعلامية لتوعية الشباب بمخاطر الهجرة غير النظامية بهدف الحد من ظهور. حالات الهجرة غير النظامية وتقليل مخاطرها والتأثير بصورة ايجابية على اختيارات الشباب لفرص الهجرة وتحقيق فهم افضل لحقائق الهجرة، ويجب أن تعالج على نحو ملائم من خلال اتباع نهج شامل.

خامسا: تبني البرامج التي تدعوا المساهمة في بناء دول المنشاء وتشجيعها ونقل بعض المصانع والآليات والتكنولوجيا الى بلدان المنشاء مما يساهم في إستقرار المهاجر وعدم التفكير في الهجرة المحفوفة بالمخاطر.

سادسا: تعزيز إمكانيات ضبط الحدود البرية والبحرية لمواجهة جماعات الهجرة غير النظامية على الحدود بين الدول وتبادل المعلومات وانشاء شبكات لتبادل الباحثين والعلماء في مجال الهجرة بين دول المنشأ والمقصد، واشراك المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية فيها.

المراجع

أولاً: الكتب

أسامة بدير، مجلة الديوان – السعودية، محطات عربية، المجلد الثاني، 2008 .

أمير فرح يوسف، مكافحة الإتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية طبقا للوقائع والبرتوكولات والمواثيق الدولية، الإسكندرية، 2011م.

سفيان فوكة ومشري مرسي، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر المتوسط: المخاطر واستراتيجية المواجهة، درا الروافد الثقافية، الجزائر، 2013م.

سلام، احمد رشاد، الهجرة غير الشرعية في القانون المصري، دراسة في القانون الدولى الخاص ، دار النهضة العربية ، القاهرة .2011م.

محمد اعبيد الزنتاني، الهجرة غير الشرعية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2008م.

كاسل، س. & ميلر، م. ، السن من الهجرة: تحركات السكان الدولية في العالم الحديث، بالغريف ماكميلان، لندن، 2003.

، ، ،

، .

.

ثانيا: البحوث والندوات العلمية

1- احمد عارف ارحيل الكفارنة، الهجرة غير المشروعة من دول العالم الثالث واثارها السلبية على المجتمع الأوروبي ، بحث غير منشور، 2013.

2- خالد ابراهيم الكردي، قراءات في سيكلوجية الهجؤة غير المشروعة، ورقة علمية مقدمة في الندوة العلمية بعنوان " الهجرة غير الشرعية " الأبعاد الأمنية والإنسانية" المنعقدة في مدينة سطات بالمغرب شهر ايريل

2015

3- أمارتيا، د. ، السياسة المشتركة للاتحاد الأوروبي الهجرة وأثرها على الاقتصادات المحلية للدول الأعضاء: تحليل مقارن، مؤتمر البحوث الجامعية في الاتحاد الأوروبي، كلية سكريبس، كليرمونت، الولايات المتحدة الأمريكية، عام 2003.

ثالثا: الاتفاقيات الدولية والاجتماعات الرسمية

1- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم158/ اعتمدت بقرار الجمعية العامة رقم45 المؤرخ في 18 أديمسبر 1990

2- إدارة السياسات السكانية ، جامعة الدول العربية : قضايا الشباب العربي ، التقرير السنوي لعام 6002 م

3- الاجتماع الاول لفرقة العمل المعنية بالهجرة، اسعرضت اللجنة استعراضا واسعا انشطتها ووجهة نظرها في معالجة ازمة الهجرة بروكسل 20 سبتمبر 2006.

4- لجنة وضع السياسة المشتركة بشن الهجرة غير الشرعية والتهريب والاتجار بالبشر والحدود الخارجية وعودة المقيمين بصورة غير قانونية، بروكسل/ 3 يونيو 2003م.